Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية المنشآت العامة والخوصصة

ملخص التقرير حول قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2016

تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية كفاعل رئيسي في الاقتصاد الوطني، بطريقة متميزة في تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع المهيكلة، وخلق الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وبهذا الصدد، تهدف التوجهات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية إلى تعزيز دورها في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسريع إنجاز برامجها الاستثمارية وكذا تحسين أداءها وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين مع الحرص المستمر على تدعيم حكامتها.

وهكذا تم الشروع في تنفيذ العديد من الأوراش من أجل تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة تسييرها، خصوصا من خلال إصلاح منظومة حكامة ومراقبة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وعلاقاتها التعاقدية مع الدولة وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

I- منجزات المحفظة العمومية

ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية مساهمتها البنّاءة في الدينامية الاقتصادية للبلاد خلال سنة 2016، وذلك بانسجام تام مع تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ويبرز هذا من خلال تطور المحفظة العمومية وكذا المنحى التصاعدي لأدائها العملياتي والمالي، مما يدعم التغييرات النوعية التي تطبع نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

1.1 – نظرة عامة عن المحفظة العمومية

تتكون **المحفظة العمومية** من :

- **212 مؤسسة عمومية** تغطي أساسا سبع مجموعات قطاعية، خصوصا في المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني وهي : الفلاحة والصحة والتعليم والتعمير والبنيات التحية والطاقة والقطاع المالي.

وتجدر الاشارة، نظرا لاعتماد التقسيم الجهوي الجديد، إلى أنه قد تم، خلال سنة 2015، تقليص عدد الغرف المهنية من 72غرفة الى 40 غرفة (12 غرفة للصناعة التقليدية مقابل 24 سابقا و12 غرفة فلاحية مقابل 16 سالفا و12 غرفة للتجارة والصناعة والخدمات مقابل 28)، علما أنه لم يتم تغيير عدد غرف الصيد البحري (4). كما عرفت المحفظة إنشاء الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

- **44 مقاولة عمومية** ذات مساهمة مباشرة للخزينة منها 37 منشأة(أي 84%) تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها من أبرزها : المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة التهيئة للعمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية وبريد المغرب.

إن **التوزيع القطاعي** لهذا القطاع للمؤسسات والمقاولات العمومية يبين أهمية القطاع الاجتماعي والتربوي والذي يمثل 30% من المحفظة العمومية، يليه قطاع الاسكان والتعمير والتنمية الترابية بنسبة 21%. كما يساهم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12% في حين تشكل الموارد الطبيعية (الماء والطاقة والمعادن) ما نسبته 15%.

كما تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية **شركات تابعة يبلغ عددها 442 وحدة**، منها 236 تمتلك فيها الدولة الأغلبية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة تفوق 50%) و206 شركة تابعة تمتلك فيها الدولة أقلية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة أقل من 50%).

تتميز المحفظة العمومية **بحضور قوي على المستويين المحلي والجهوي يتمثل في 172** مؤسسة ومقاولة عمومية (145 مؤسسة عمومية و9 شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة و18 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية)، مما يعكس مدى أهمية مساهمة المحفظة العمومية في التنمية الترابية ودورها في تعزيز لاتمركز ولامركزية التدبير العمومي.

2.1 - الاستثمارات

يقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة خلال سنة **2016**، بما يناهز **108 مليار درهم**، محافظا بذلك على مستويات عالية وذلك وفق اختيار إرادي للسلطات العمومية في هذا الشأن. ويتم إنجاز هذا البرنامج الاستثماري بنسبة 70%من طرف أربعين مؤسسة ومقاولة عمومية أو مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية كما هو مبين في الجدول أدناه :

توقعات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المستثمرة لسنة 2016	
المؤسسات والمقاولات العمومية	مليون الدرهم
المجمع الشريف للفوسفاط	20 000
المكتب الوطني للماء و الكهرباء	13 223
صندوق الإيداع و التدبير	12 250
المكتب الوطني للسكك الحديدية	10 000
مجموعة التهيئة العمران	7 000
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	4 000
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (12)	2 676
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)	2 329
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)	1 978
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	1 584
مؤسسات و مقاولات أخرى	32 969
مجموع القطاع	**108 000**

ويرتكز هذا المجهود الاستثماري للمؤسسات والمقاولات العمومية على الرؤى الاستراتيجية للبلاد في قطاعات حيوية، حيث يبين التوزيع القطاعي أن 97% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2016 ستكون موجهة لقطاع البنيات التحتية والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات المالية والسكن والقطاعات الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، فقد عرف **التوزيع الجهوي** لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا بالنسبة لجميع جهات المملكة، مع إعادة التوازن لصالح بعض الجهات. وهكذا فقد عرفت جهة الدار البيضاء-سطات انخفاضا في حصتها لتنتقل من 40,5% سنة 2014 الى 36,8% سنة 2016 لصالح جهات أخرى التي شهدت ارتفاعا في حصصها ونذكر على سبيل المثال جهة الرباط-سلا-القنيطرة (4,8 نقاط) ودرعة-تافيلالت (0,1 نقطة) وكلميم-واد نون (0,13 نقطة) وفاس-مكناس (0,25 نقطة) والداخلة- واد الذهب (0,12 نقطة).

التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية توقعات 2016 (بمليون الدرهم)		
الجهات	المبلغ	الحصة %
الدار البيضاء - سطات	39 731	36,8
الرباط - سلا - القنيطرة	11 212	26,4
طنجة-تطوان - الحسيمة	6 611	10,4
مراكش - أسفي	5 130	6,1
فاس - مكناس	3 686	4,8
الجهة الشرقية	3 354	3,4
سوس - ماسة	3 045	3,1
بني ملال - خنيفرة	2 026	2,8
العيون - الساقية الحمراء	2 479	2,3
درعة - تافلالت	2 189	2,0
كلميم - واد نون	1 401	1,3
الداخلة - واد الذهب	670	0,6
المجموع	**108 000**	**100**

فيما يتعلق بوتيرة الإنجاز، فقد استمرت الاستثمارات في الارتفاع، خلال الفترة 2005-2014 متجاوزة بذلك 70 مليار درهم سنويا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:

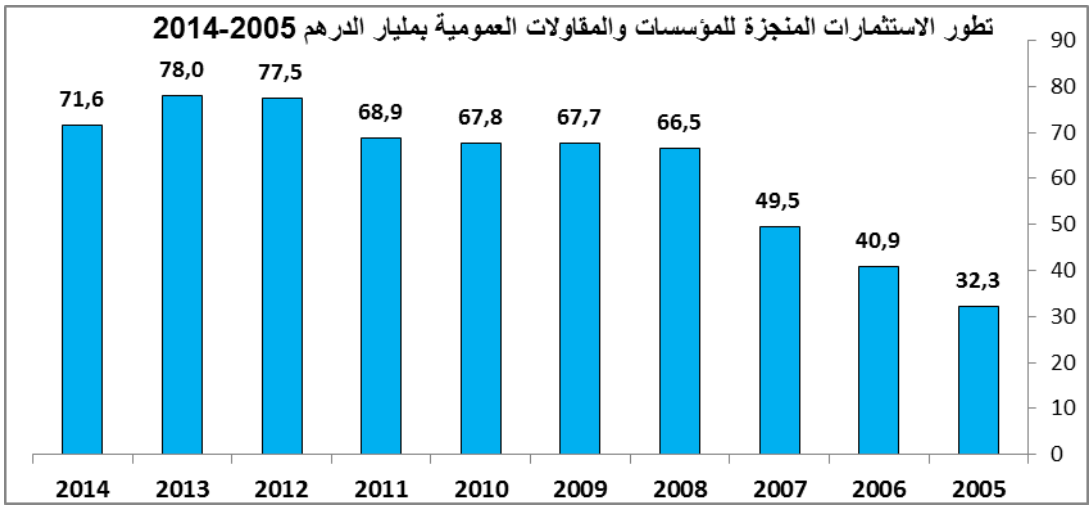

3.1 – المنجزات المالية

من المتوقع أن يسجل **رقم المعاملات** خلال سنة 2016 زيادة قدرها 6% مقارنة مع سنة 2015، ليصل إلى 223,8 مليار درهم. ويرجع هذا أساسا إلى تحسن رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء. ويؤكد ارتفاع إنتاج المؤسسات والمقاولات العمومية التوجّه الإيجابي المُلاحظ لسنتي 2015 و2014. وهكذا، تبين احتمالات الاختتام لسنة 2015، ارتفاع رقم معاملات القطاع بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2014 ليبلغ 211,2 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع إلى

استمرار تزايد رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط بسبب تحسن رقم معاملاته الموجه للتصدير والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للمطارات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

يتوقع أن تبلغ **القيمة المضافة** للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 ما قدره 75 مليار درهم بزيادة 5% مقارنة مع احتمالات الاختتام لسنة 2015 (71,4 مليار درهم). وخلال سنة 2015، من المتوقع أن تنتج 5 هيآت ما يناهز 60% من القيمة المضافة للقطاع ويتعلق الأمر بكل من المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. وقد سجلت القيمة المضافة خلال سنة 2014 استقراراً بحوالي 73 مليار درهم. أنجزت خمس مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 60% من القيمة المضافة للقطاع خلال هذه السنة وهي المجمع الشريف للفوسفاط (20,5 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (8,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (8,2 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (5,4 مليار درهم) وكذا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4,1 مليار درهم). وتمثل القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية 7,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 مقابل 7,9% في سنة 2014.

ويتوقع أن تستمر **النتائج الصافية** في الارتفاع سنة 2016 متأثرة بزيادة طفيفة لأرباح كل من الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والصندوق المركزي للضمان. وتظهر احتمالات اختتام النتائج الصافية برسم سنة 2015، أرباحا متزايدة بلغت 18,2 مليار درهم ونتائج سلبية تنحصر في مبلغ 5 مليار درهم. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الارتفاع المحتمل لأرباح كل من المجمع الشريف للفوسفاط والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية. وفيما يخص النتائج السلبية فسوف تعرف تحسنا نسبيا سنة 2015، خصوصا تلك المتعلقة بالمكتب الوطني للماء والكهرباء والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية.

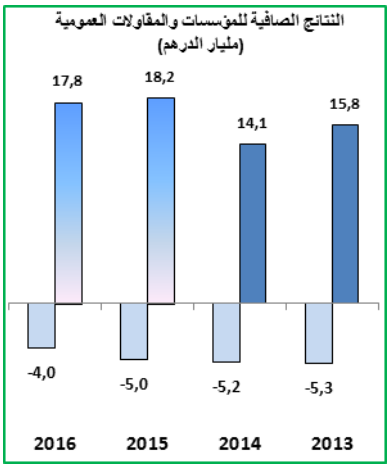

وفيما يخص الهيكلة المالية، يتوقع أن يبلغ **مجموع أصول** المؤسسات والمقاولات العمومية 1.231 مليار درهم سنة 2016. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن في أصول المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الوطنية للموانئ والصندوق المغربي للتنمية السياحية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الوطني للمطارات.

سيتواصل توطيد **الأموال الذاتية** للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنتي 2015 و2016 على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الماضية (452,5 مليار درهم خلال سنة 2014).

وفيما يتعلق **بمديونية المؤسسات والمقاولات العمومية** فإنها تعرف تطوراً موازياً لتطور استثمارات وأصول هذه الهيآت وكذا أموالها الذاتية. ومن المُرتقب أن تعرف هذه المديونية ارتفاعاً طفيفاً خلال سنتي 2016 و2015 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت خلالها ديون التمويل، دون احتساب الديون الاجتماعية، ارتفاعاً بنسبة 15,6% مقارنة بسنة 2013 (214,7 مليار درهم سنة 2014 مقابل 185,8 مليار درهم سنة 2013). وتجدر الإشارة إلى أن 80% من هذه الديون تخص ست هيآت وهي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والقرض الفلاحي للمغرب.

4.1 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

وبالنسبة **للإمدادات المالية** الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 ما قدره 25 مليار درهم. وتهدف تعبئة هذه الإمدادات المالية إلى مواكبة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالمشاريع الإستراتيجية والمهيكلة (برنامج الطرق السيارة، الرفع من إنتاج الطاقة والمعادن، إعادة تأهيل البنيات التحتية....) والبرامج الاجتماعية والتربوية. أما برسم قانون المالية لسنة 2015، فقد بلغت الإنجازات فيما يخص إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 17.295 مليون درهم في نهاية شهر غشت 2015 (مقابل 16.078 مليون درهم في نهاية شهر غشت 2014) أي بنسبة إنجاز بلغت 67% من توقعات سنة 2015 البالغة 25.772 مليون درهم.

كما تناهز توقعات هذه **الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية** برسم قانون المالية لسنة 2016 ما قدره 8.330,4 مليون درهم. وقد ارتفع مجموع الموارد المبرمجة برسم قانون المالية 2016، بنسبة 4% مقارنة بموارد السنة الماضية وذلك إذا لم يتم احتساب العائدات الاستثنائية المُسجلة في 2015 (توقعات بمبلغ 1.500 مليون درهم) لعملية إطلاق خدمة الجيل الرابع من الأنترنيت (4G). ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مساهمة بنك المغرب وشركة استغلال الموانئ موازاة مع برمجة مساهمات جديدة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية وهي المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والصندوق المركزي للضمان وذلك تبعاً للتحسن الذي عرفته نتائجها وكذا خزينتها. وتشكل الأرباح وحصص الأرباح ما يقارب 67% من توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016. أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2015، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، حتى نهاية شتنبر 2015، ما قدره 6.376 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تناهز 67% مقابل توقعات قانون المالية قدرها 9.517 مليون درهم.

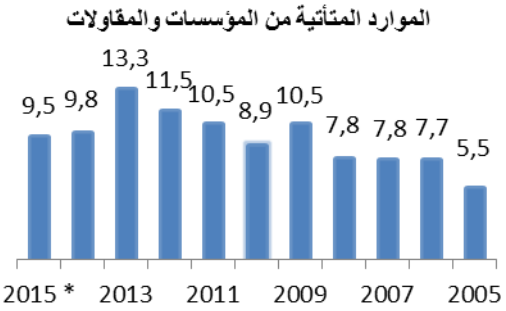

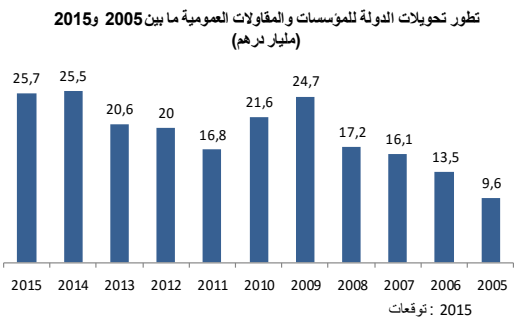

II- المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تتميز المؤسسات والمقاولات العمومية بدينامية متزايدة في العديد من القطاعات سواء تعلق الأمر على الخصوص ببرامج تطوير البنيات التحتية أو الاستراتيجيات في مجال الطاقة والمعادن والسكن والسياحة وكذا البرامج الاجتماعية التي تهم بالأساس التربية والتكوين والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

وهكذا وفي مجال **البنيات التحتية**، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية مدعوة لتعزيز تدخلاتها الرامية لإنجاز البنيات التحتية السككية مع مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة وتحديث وتعزيز قدرة الشبكة السككية وكذا إنجاز البنيات التحتية للطرق السيارة، مع العلم بأن الشبكة المستغلة حاليا تبلغ 1.511 كلم، وذلك بالإضافة إلى المنشآت الفنية المتعلقة بالموانئ مع إنجاز "ميناء طنجة المتوسط 2" مما سيمكن من رفع القدرة الاستيعابية لهذا الميناء إلى 8 ملايين حاوية، وإنجاز ميناء آسفي وإعطاء انطلاقة أشغال إنجاز ميناء "الناظور غرب المتوسط" وكذا البنيات التحتية للمطارات مع تطوير القدرات الاستيعابية، موازاة مع تطور الحركية والمناطق اللوجستيكية خاصة منطقة زناتة وذلك من أجل تخفيض التكاليف وتحسين تدفق السلع.

وفيما يتعلق **بمخطط المغرب الأخضر**، تستمر المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في العمل من أجل تطوير القطاع بالمساهمة في إرساء فلاحة ذات إنتاجية عالية موجهة للتصدير والتأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي للفلاحين من أجل تحسين دخلهم. وهكذا، منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر في أبريل 2008، عرفت الفلاحة المغربية، التي أصبحت أنظمتها الإنتاجية أقل تعرضا للتقلبات المناخية، معدل نمو سنوي يناهز 7,6% ومضاعفة وتيرة الاستثمار في القطاع 1,7 مرات. ومكن هذا المخطط من زيادة صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 34%، مما سمح للمغرب باحتلال المركز الثالث بمنطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا والمركز الرابع إفريقيا.

وعلى صعيد آخر، يتم تكثيف الجهود الرامية لإنجاح **مخطط "هاليوتيس"** من أجل الحفاظ على الثروات البحرية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع إحداث ثلاثة أقطاب للامتياز (أكادير وطنجة والداخلة) والتي ستمكن من جذب استثمارات تناهز 10,5 مليار درهم. وبهذا الصدد، ستعمل المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة في هذا القطاع على تعزيز تدخلاتها لتطوير البنيات التحتية للصيد وتدبيرها وفق مقاربة مندمجة وشاملة والمحافظة على جودة المنتوجات البحرية وتدعيم نظام المراقبة وتثمين الموارد بالإضافة إلى تنمية تربية الأحياء البحرية.

وفي مجال المعادن، وبالنظر لدينامية السوق العالمية للفوسفاط، ينهج **المُجَمّع الشريف للفوسفاط** استراتيجية تهدف إلى تعزيز دوره الريادي بالاعتماد على ثلاثة دعامات أساسية تجمع بين الاستباق والمرونة ورفع القدرات الإنتاجية للاستجابة لطلب السوق والحفاظ على تنافسية أسعاره من خلال برنامج صناعي هام واستراتيجية إرادية تمكن من تطوير منتوجات وأنواع جديدة من الأسمدة بعقد شراكات استراتيجية مع فاعلين دوليين كبار.

وفيما يخص **الاستراتيجية الطاقية**، تكثف الهيآت العمومية المعنية جهودها من أجل تعزيز عرض الطاقة الكهربائية وذلك لمواكبة تطور حاجيات البلاد مع الحرص على تنفيذ السياسة الإرادية لتنمية الطاقات المتجددة. مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تم تعزيزها في 2015 من خلال إعطاء انطلاقة مشروع مهيكل يهدف إلى إنجاز محطة للغاز التي سيتم تخصيصها في البداية لإنتاج الكهرباء، لتشمل فيما بعد الأنشطة الصناعية المؤهلة. وفي هذا الإطار يتواصل تنفيذ عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2013-2017 بالمساهمة في تطوير الاستثمار فيما يخص وسائل الإنتاج والبنيات التحتية بهدف تأمين تزويد البلاد بالكهرباء طبقا لظروف السلامة اللازمة وكذا التدخل الناجع في مجال التطهير السائل عبر تحمل تدبير هذه الخدمة على صعيد 47 مدينة إضافية والرفع من قدرة المعالجة بحوالي 147.000 متر مكعب/اليوم إضافية وذلك بالإضافة إلى تحسين الوضعية المالية وحكامة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. ومن المُرتقب أن يعرف القطاع في غضون الأشهر المقبلة إنشاء هيأة مستقلة لضبط قطاع الكهرباء.

وبالنسبة **لرؤية 2020 لقطاع السياحة**، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفاعلين العمومين في القطاع للمساهمة في زيادة وتنويع قدرات الإيواء للترويج والتسويق الملائم لتطوير جاذبية المجالات الترابية السياحية مع تحسين جودة الخدمات، واستدامة هذا القطاع وتطوير وتكوين الموارد البشرية الضرورية.

كما تلعب بعض المؤسسات والمقاولات العمومية دورا مهما في تنفيذ **البرامج الاجتماعية** في قطاعات التربية والتكوين (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل...). والصحة (المراكز الاستشفائية الجامعية) والتغطية الصحية وكذا البرامج المستهدفة لتنمية العالم القروي (برنامج الكهربة القروية الشاملة وبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني الثاني للطرق).

وفيما يخص سياسة الدولة في **مجال السكن والتنمية الحضرية**، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية المكلفة بتنفيذ هذه السياسة على تعزيز تدخلاتها خصوصا في مجال تهيئة العقار وتجهيز الأراضي وتوفير السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق والتأهيل الحضري. كما تعمل لمعالجة السكن الآيل للسقوط وترميم البنايات القديمة والتوسيع المنتظم للمدن وكذا إحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لتدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية الرامية إلى بروز **أقطاب للتنمية الجهوية** وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخصوصا عبر وكالات التنمية الجهوية ومؤسسات ومقاولات عمومية مثل وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق أو مارشيكا ميد.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن **مناطق الواحات وشجر الأركان** تشكل مساحة واسعة تغطي ما يقارب 40% من التراب الوطني وهي تضم خمس جهات و16 إقليما وأكثر من 400 جماعة. وقد شرعت الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الواحات التي تم تقديمها أمام أنظار جلالة الملك بتاريخ 4 أكتوبر 2013، من خلال إرساء منهجية عمل مع مختلف الشركاء على المستويين القطاعي والترابي، على أساس التشاور والتنسيق والوساطة مع مختلف الشركاء للعمل لصالح ساكنة مجال تدخل الوكالة.

بالإضافة لذلك، وفيما يتعلق بالرهانات الاستراتيجية للمبادلات بين المغرب **وشركائه الأفارقة** وإمكانات النمو التي تتوفر عليها اقتصاديات الدول الإفريقية، تنجز بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار تفعيل الرؤية الملكية لتثمين العلاقات بين المغرب وشركائه الأفارقة، استثمارات هامة ومشاريع متعددة للتعاون، بحيث تشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا متميزا للتعاون مع أفريقيا. وهكذا، فإن المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة اتصالات المغرب وشركة تنمية بحيرة "مارشيكا ميد" ومكتب التكوين

المهني وإنعاش الشغل وشركة الخطوط الملكية المغربية وكذا مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى تساهم في جعل المغرب قطبا اقتصاديا وماليا موجها نحو إفريقيا. وهكذا، يتم توجيه تدخلات هذه الهيآت نحو القطاعات الأساسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة مثل البنيات التحتية والإسكان والطاقة والمعادن والطاقات المتجددة والسياحة والاتصالات والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل. كما تتم مواكبة استثمارات هذه المؤسسات والمقاولات العمومية بالتبادل المثمر للكفاءات والمعرفة، خصوصا، من خلال برامج التكوين وتبادل التجارب والخبرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

III- تحسين حكامـة وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

ستشكل سنة 2016 محطة هامة في مسلسل تطور المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بكونها سنة تجسيد إصلاحات بارزة تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بأغلبها خلال سنة 2015.

وهكذا، فقد تميزت سنة 2015، على الخصوص، بالصياغة النهائية وإرساء إصلاحات مهيكلة للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، عرفت سنة 2015 وضع الإطار القانوني الجديد المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالموازاة وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال، ولا سيما شفافية المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم إرساء إطار قانوني خاص بمهنة المحاسب المعتمد.

ويتم إنجاز أوراش إصلاح أخرى بهدف تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز نجاعة عملياتها وجودة تدخلاتها وذلك في أفق تحسين مساهمتها في الرفع من تنافسية وإنتاجية النسيج الاقتصادي الوطني وتنمية ترابط المجالات الترابية وجذب الاستثمارات وخفض تكلفة عوامل الإنتاج .ويتعلق الأمر على الخصوص بتدعيم منظومة حكامة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين أسلوب إنجاز الطلبيات العمومية وإرساء سياسة تدبير نشيط للمحفظة.

3.1 - الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة لتنمية الاستثمارات العمومية

سيتضاعف المجهود الاستثماري كمحرك لتنمية مستدامة. بالنظر إلى اللجوء إلى **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** موضوع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي تم تفعيله في 2015، مما يعكس الإرادة القوية للحكومة لجعل الشراكة بين القطاعين العام والخاص رافعة فعالة في تسريع وتيرة الاستثمار العمومي لتكثيف العرض فيما يخص البنيات التحتية وخدمات ذات جودة.

في هذا السياق، يكرس القانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص القواعد المتعلقة بالمنافسة والشفافية في إسناد مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتقييم القبلي للمشاريع وكذا الحوار التنافسي لدعم فرص الحصول على أفضل عرض وأحسن تناسب بين التكلفة والربح لفائدة الشخص العام. كما يتميز هذا القانون باعتماد تقاسم المخاطر بين الشريكين لضمان التوازن الاقتصادي للعقد والتعويض على أساس مستوى الأداء وكذا آليات التتبع والمراقبة خلال مراحل تنفيذ واستغلال المشروع.

2.3 - إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز المراقبة الداخلية لهذه الهيآت

من المتوقع أن تتوج الجهود المبذولة لتحسين الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 بإدراج **مشروع القانون المتعلق بالحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية** في مسطرة المصادقة، مع العلم أن هذا المشروع تم نشره على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في يناير 2015 وتم صياغته النهائية ووضع اللمسات الأخيرة عليه بالتشاور مع القطاعات والهيآت المعنية.

ويتماشى هذا المشروع مع إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تحسين مقروئية السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقا مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكامتها. ويهدف كذلك إلى تطوير منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتوجيهها نحو التحكم في المخاطر وتحسين الأداء والمحافظة على الممتلكات العامة مع إضفاء المهنية على مهن المراقبة وعضوية المجالس التداولية داخل المؤسسات والمقاولات العمومية. وسيتم توطيد هذا الإصلاح موازاة مع تدعيم المكتسبات والممارسات الجيدة الناتجة

عن تنفيذ القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى وكذا عن تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما يتضمن مشروع القانون مستجدات هامة سواء على مستوى الحكامة وكذا على مستوى المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يخص الحكامة، يقترح مشروع القانون توضيح مختلف أدوار الدولة باعتبارها واضعة الاستراتيجيات وحاملة الأسهم ومالكة للأصول الى جانب دورها كمواكبة ومراقبة وذلك عن طريق دعم وتوثيق دور الدولة كموجه استراتيجي من خلال تنزيل التوجهات الاستراتيجية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية على شكل أهداف واضحة وقابلة للقياس باللجوء على وجه الخصوص إلى منهجية التعاقد. ويدرج المشروع كذلك القواعد الهادفة إلى إضفاء المهنية والفعالية على الهيئات التداولية عن طريق الحد من عدد أعضاءها وتنظيم إجراءات تعيين المتصرفين بالإضافة إلى إشراك الأعضاء المستقلين وتكريس مفهوم المسؤولية وإلزامية الحضور والمشاركة الفعالة. كما يكرس مشروع القانون مسؤولية وتقييم الهيآت التداولية وتعميم اللجان المتخصصة المنبثقة عن الهيآت التداولية والمسؤولية المتزايدة للوزارات الوصية خاصة فيما يخص تحديد التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بالمراقبة المالية، يطمح مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة وإعادة توجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر، خاصة، من خلال توضيح أهداف المراقبة (الملاءمة والمصداقية والأداء) ومسؤوليات الفاعلين وإدراج تصنيف جديد للمراقبة (قبلية ومواكبة وبعدية إلى جانب المراقبة التعاقدية) والتوسيع الاختياري لمجال المراقبة المالية ليشمل هيئات عمومية أخرى.

كما يسعى مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة من خلال وضع تصنيف جديد دينامي يمكن من تحديد صنف المراقبة المخصص لكل فئة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك ومن منظور تدبير التغيير، تم وضع خارطة طريق مفصلة لتنزيل هذا الإصلاح من خلال برمجة مجموعة من الإجراءات ذات المدى المتوسط والبعيد تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية وتحسين نظام المعلومات بمديرية المنشآت العامة والخوصصة وتطوير التواصل وتأهيل التنظيم.

بالموازاة، سيتم تكثيف مسلسل **تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية** خلال سنة 2016 عبر تسريع المصادقة على مخططات تحسين الحكامة من قبل المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية ووضع مختلف آليات الحكامة على مستوى مجموعة كبيرة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

وستمكن هذه الإجراءات من تدعيم المكتسبات المسجلة خلال سنتي 2014 و2015 اللتان عرفتا مصادقة المجالس التداولية لما يقارب 30 مؤسسة ومقاولة عمومية على مخططات تحسين الحكامة. وقد سجلت هذه الهيآت كذلك تحسنا ملموسا في ممارسات الحكامة من خلال إرساء اللجان المتخصصة خاصة لجنة التدقيق ولجنة الحكامة. كما عملت العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية على إغناء مواقعها الإلكترونية بنشر المعلومات المالية وغير المالية. كما عملت المؤسسات والمقاولات العمومية على إرساء آليات تدبير المخاطر بالمصادقة على الخصوص على خارطة تدبير المخاطر وتعزيز نزع الطابع المادي على مساطرها.

وفي الأخير ومن أجل ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهمتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تتواصل الجهود من أجل التعميم التدريجي **للعلاقات التعاقدية متعددة السنوات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.**

وفي هذا السياق، تخضع عقود البرامج السبعة قيد التنفيذ لتقييم وتتبع دوري تماشيا مع المقتضيات التعاقدية الخاصة بها. ويتعلق الأمر بالمؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (2014-2018) ومجموعة بريد المغرب (2013-2017) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013-2016) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (2011-2016) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010-2015) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008-2015). وبالإضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع أشغال التقييم والتتبع، توجد عدد من مشاريع عقود البرامج في طور الإعداد أو في المراحل النهائية وتهم على الخصوص الوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للمطارات والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصندوق المغربي للتقاعد والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية).

وتجدر الإشارة إلى الرهانات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز العقود البرامج المبرمة بين الدولة وكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية والتي تعرف تتبعا منتظما كل ثلاثة أشهر بمساعدة مكاتب خارجية.

3.3- تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

علاقة مع تحسين مناخ الأعمال الذي يحتل مكانة متميزة في الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى إرساء اقتصاد متماسك قادر على مواجهة تحديات تحسين إنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي، سيتم خلال سنة 2016 اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتطوير المستمر **لأدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية** ولتدعيم شفافيتها والملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين علاقاتها بالأطراف المعنية على نحو يساهم في تسهيل ممارسة الأعمال بالمغرب وذلك بالاستفادة من التقدم الحقيقي المنجز خلال سنتي 2014 و2015 اللتان تميزتا بتفعيل لعديد من الإطارات القانونية والتنظيمية في هذا الشأن.

وهكذا، في إطار تفعيل **المنظومة الجديدة للصفقات العمومية**، التي تكرس التناسق في مساطر إنجاز الطلبيات العمومية بتوسيع مجال التطبيق ليشمل الجماعات الترابية وبعض المؤسسات العمومية، حدد قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-1485 بتاريخ 25 أبريل 2014 لائحة المؤسسات العمومية التي يجب عليها تطبيق نظام الصفقات العمومية، وذلك طبقا للقانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى وكذا المادة 2 من المرسوم رقم 2-12-349الصادر بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية. إن المعايير المعتمدة من أجل تحديد هذه اللائحة تهم بالأساس طبيعة المهام وعمليات النفقات الخاصة بالمؤسسات المعنية وكذلك أهمية التحويلات المالية الموجهة لتمويل ميزانياتها. وبهذا الصدد، فإن 125 مؤسسة عمومية مطالبة بتطبيق المرسوم السالف الذكر لتمرير طلبياتها. أما المؤسسات العمومية الأخرى فإنها قد أعدت أنظمة خاصة بها تتلاءم مع المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

وعلى صعيد آخر، تخضع المؤسسات والمقاولات العمومية لتتبع منتظم ومواكبة مستمرة خصوصا فيما يتعلق **بآجال أداء الممونين** وذلك بهدف تحسين فعالية الصفقات العمومية وفي سياق الجهود المبذولة من طرف الحكومة. في هذا الإطار، وموازاة مع السهر على تحسين آجال المصادقة على ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا مواكبتها أثناء تنفيذ برامجها الاستثمارية، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية نوعين من التدابير :

- تدابير هيكلية ترمي إلى تفعيل أفضل لمساطر عامة ومنظمة تهم بالخصوص تحسين فعالية المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وترشيد تعبئة الموارد المالية لصالح هذه المؤسسات وتحسيس ومواكبة مسيري هذه الهيآت فيما يتعلق بتحسين آجال الأداء ؛
- تدابير محددة ترمي إلى مواكبة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي سجلت تأخيرا في أداء مستحقاتها وذلك بهدف تسوية وضعيتها، على الخصوص المكتب الوطني للماء والكهرباء والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات والمكتب الوطني للمطارات.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمراقبة المالية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية **قائمتين للوثائق المثبتة لنفقات** المؤسسات العمومية الموجهة لمراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين بهدف تسريع وتجانس مساطر الالتزام والأداء للمؤسسات العمومية.

ومن جهتها، تواصلت **عمليات التدقيقات الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية** المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بعد موافقة السيد رئيس الحكومة، بهدف التحقق من فعالية مسلسل الحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة وتحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وتسعى هذه التدقيقات كذلك إلى تقييم فعالية ونجاعة تدبير الموارد العمومية وقرارات المسيرين وتنظيم المؤسسات والمقاولات العمومية وتحقيق أهدافها مما سيمكن في الأخير من تقييم أداءها. خلال سنة 2014، تم إنجاز مهام تتبع وتقييم تنفيذ توصيات التدقيقات الخارجية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية التالية : المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت لحوز والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان وجامعة محمد الخامس الرباط (جامعة محمد الخامس السويسي سابقا). وتهم أهم التوصيات التي تم تفعيلها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي خضعت للتدقيق، المجالات المتعلقة بالحكامة والتسيير خاصة المصادقة على نصوص القوانين ووضع تنظيم جديد ووضع أنظمة الإعلام ومؤشرات الأداء وإعداد مخطط مديري للموارد البشرية وتحديد المساطر وإرساء المحاسبة العامة وإعداد جرد للممتلكات. وقد أدى تتبع

تفعيل توصيات التدقيقات الخارجية، إلى حث المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق على الشروع في مجموعة من أوراش الإصلاح والمشاريع المهيكلة مما كان له أثر إيجابي فيما يتعلق بتحسين الحكامة وتحديث أدوات التسيير.

ومن جهة أخرى، وتفعيلا للمرسوم رقم 2.13.882 بتاريخ 16 دجنبر 2013 القاضي **بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية** طبقا للمادة 20 من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، تم توجيه منشور وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 يناير 2014 إلى جميع مسيري المؤسسات العمومية يدعوهم فيه إلى نشر حساباتهم في ظرف سبعة أشهر على أبعد تقدير بعد تاريخ اختتام الدورة المحاسبية. وينص كل من المرسوم والمنشور السالفي الذكر على أن المؤسسات العمومية التي تمسك محاسبتها وفق المدونة العامة للتنميط المحاسباتي ملزمة بالنشر السنوي لحساباتها الاجتماعية والمجمعة في الجريدة الرسمية. وتخص هذه المعلومات الحصيلة وحساب الموارد والتكاليف وكذا جدول أرصدة التسيير حسب النموذج المرسل إلى المؤسسات العمومية المعنية. وفيما يخص المؤسسات العمومية التي لا تتوفر على محاسبة مطابقة للمدونة العامة للتنميط المحاسباتي، فتم الترخيص لها، بصفة انتقالية وفي انتظار اعتماد هذه المحاسبة، أن تنشر بالجريدة الرسمية، وضعية محاسبية مبسطة.

ومن جهة أخرى، تهم الإجراءات المتخذة بغرض دعم الشفافية وتحسين مقروئية حسابات المقاولات المغربية، على الخصوص إرساء القانون رقم 12-127 المنظم **لمهنة المحاسب المعتمد** والمحدث لهيئة مهنية للمحاسبين المعتمدين وكذا الملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية.

وهكذا يندرج مشروع **ملاءمة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي** مع المعايير المحاسباتية الدولية ضمن الأوراش المهيكلة للمجلس الوطني للمحاسبة للسنوات القادمة. ويمثل ضرورة لابد منها من أجل مواكبة النظام المحاسباتي الوطني لمسلسل تطور المعايير الدولية مساهما بذلك في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا. وتهم الأهداف المتوخاة من هذا المشروع بالأساس الاستجابة لحاجيات الفاعلين بما فيهم المستثمرين الأجانب المهتمين بمعايير محاسبية ذات جودة عالية ومقروئية واضحة مع إمكانية مقارنة الحسابات الاجتماعية والمجمعة للمقاولات.

وفيما يخص **المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة**، سجلت العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية تقدما ملحوظا. وبهذا الصدد، وعلى سبيل المثال، يعمل المجمع الشريف للفوسفاط على إدراج الرهانات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع مستويات نشاطه وذلك علاقة مع مكانته كرائد عالمي. وفي هذا السياق، تعزز الاستثمارات البيئية القدرة التنافسية للمجموعة مما يمكنها، على الخصوص، من توفير المياه والطاقة وإعادة التدوير والقضاء على النفايات بطريقة مسؤولة. كما ينجز المجمع استثمارات هامة في البنيات التحتية الاجتماعية بفضل برامج اجتماعية، موجهة إلى الساكنة المعوزة، من أجل تسهيل الولوج إلى التعليم على الخصوص. وعلى صعيد آخر، تنجز الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب عمليات متواصلة تتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية وبرامج تهيئة المناظر الطبيعية وإنجاز المعابر والجسور على الطرق السيارة لتحسين ظروف السلامة للمستعملين والساكنة المجاورة. وتتم مواكبة هذه التدابير بوضع ميثاق للمسؤولية الاجتماعية للشركة يحدد على الخصوص التزامات تتعلق بترسيخ القواعد الأخلاقية. وقد تم تتويج هذه المجهودات بمنح الشركة الوطنية للطرق اسيارة بالمغرب علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلقة بمالسؤولية الاجتماعية للمقاولات. وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة التهيئة العمران التي أعطت، خلال سنة 2014، الانطلاقة لدراسة تتعلق بوضع مخطط التدبير البيئي والاجتماعي والذي يهدف إلى تحديد مستوى التزام المجموعة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

4.3- نحو تفعيل التدبير النشيط للمحفظة العمومية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2014، على إنجاز دراسة بمساعدة مكتب دراسات خارجي وبالتشاور مع أهم المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لتأطير دور الدولة المساهمة وبالتالي إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية. ويرتكز هذا النوع من التدبير على ضرورة تجسيد دور الدولة المساهمة بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي تضطلع بها الدولة المتعلقة بالمواكبة الاستراتيجية والمراقبة.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد سياسة للمساهمة العمومية تؤطر وظيفة الدولة كمساهم بهدف تحديد المبادئ التوجيهية لهذه الوظيفة في إطار ميثاق وكذا إلى ضرورة تحديد المجموعة الأولى من المؤسسات والمقاولات العمومية التي ستخضع لهذا النوع من التدبير. ولقد تم اختيار المجموعة المقترحة على أساس معايير ستمكن من تقييم أهمية ممارسة هذا التدبير النشيط، خاصة الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وانتظارات الدولة اتجاه هذه الهيآت وكذا طبيعة نشاطها ومستوى تطورها.

من حيث الالتزامات اتجاه محفظتها، ستقوم الدولة المساهمة، من خلال هذا الميثاق المزمع إصداره، بصياغة توجهات استراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ، والمساهمة في تطوير المؤسسات والمقاولات العمومية وتشجيع التفاعلات وإرساء سياسة مسؤولة وواضحة وشفافة لتوزيع الأرباح وكذا احترام استقلالية التسيير والمصلحة الاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي المقابل، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بتطوير نماذج للتنمية المستدامة والحفاظ وتطوير قيمة الممتلكات العمومية والاستجابة لالتزام الشفافية والمساءلة وقيادة المؤسسات والمقاولات العمومية على أساس الأداء وتحسين عملية الإخبار وتطوير المهارات الداخلية.

وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى اقتراح مشروع قانون متعلق بوضع تدبير نشيط للمحفظة العمومية التابعة للدولة، يتضمن المبادئ والأساليب الضرورية من أجل تأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشيط (فتح الرأسمال وتفويت الحصص الأقلية والاندماج/الانفصال والرفع من الرأسمال ...).